تقرير عن الجهود الوطنية لإعمال الحق في بيئة صحية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في 5 يونيو 2020

يحتفل العالم باليوم العالمي للبيئة في الخامس من يونيو من كل عام، حيث عُقد في مثل هذا اليوم من عام ١٩٧٢ المؤتمر الأول حول القضايا البيئية في ستوكهولم بالسويد تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف صياغة رؤية مشتركة حول كيفية مواجهة تحدي الحفاظ على البيئة وتعزيزها. وتأتي مناسبة اليوم العالمي للبيئة هذا العام بعد مرور ٥ سنوات من اعتماد الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أكدت على كفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية، حيث يركز الهدفان ١٤ و ١٥ من هذه الأجندة على حماية النظم الإيكولوجية تحت الماء وعلى اليابسة، فضلًا عن استخدام الموارد البحرية والبرية استخدامًا مستدامًا.

ويُعد الحق في البيئة الصحية والنظيفة والآمنة شرطًا مسبقًا لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحق في الحياة و.الغذاء والصحة ومستوى معيشي لائق. وينبغي أن يكون كل فرد قادرًا على العيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهيته. ويتعين على الدول اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لوضع الأطر المناسبة لتوفير كل المقوّمات الضرورية لبيئة صحية ومستدامة، وكذلك التعاون فيما بينها من أجل معالجة الآثار العابرة للحدود المترتبة على الظروف البيئية مثل تغيّر المناخ.

وبهذه المناسبة، أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تقريرًا عن الجهود المصرية لإعمال الحق في بيئة صحية، فيتناول أهم ملامح الإطارين الدستوري والقانوني لإعمال الحق، كما يستعرض الحق في بيئة صحية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، ويلقي الضوء على مبادرات ومشروعات إعمال الحق، ثم يسرد المؤشرات الوطنية ذات الصلة بإعماله، وأخيرًا يستعرض مستوى الإنفاق على قطاع حماية البيئة.

أولاً: الإطاران الدستوري والقانوني لإعمال الحق في بيئة صحية

١. يكفل الدستور المصري الحق لكل شخص في بيئة صحية سليمة، ويجعل حمايتها واجبًا وطنيًا. ويلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها (المادتان ٣٢ و ٤٦). كما يلزم الدولة كذلك بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية، ويحظر التعدي عليها، أوتلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، ويكفل الحق لكل مواطن في التمتع بها. ويُلزم الدولة - أيضًا - بحماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر (المادة ٤٥). كما يلزم الدستور الدولة

بحماية نهر النيل، وترشيد الاستفادة منه ، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، ويكفل حق كل مواطن في التمتع بمياه هذا النهر، ويحظر التعدى على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية (المادة ٤٤).

٢. كما تزخر البنية التشريعية المصرية بعدة قوانين تكفل الحق في بيئة صحية، ومنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة (والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩) بهدف إنشاء مؤسسات للحفاظ على البيئة وضمان عدم تلوثها، فأنشأ جهاز شئون البيئة لرسم السياسات ومتابعة تنفيذها، كما أنشأ صندوق حماية البيئة لدعم تمويل المشروعات والدراسات في مجال البيئة.

> و تجدر الإشارة إلى أن مصر قدمت في عام ٢٠١٨ تقريرها الأول إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والذي تضمن الإجراءات الوطنية المتخذة اتساقًا مع بنود الاتفاقية. كما قامت مصر بدور قيادي هام أثناء رئاستها للمجموعة الإفريقية لمفاوضي تغير المناخ ٢٠١٨-٢٠٢٠.

٣. إلى جانب ذلك، انضمت مصر لعدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبيئة ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، واتفاق باريس لتغير المناخ، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قدمت في عام ٢٠١٨ تقريرها الأول إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والذي تضمن الإجراءات الوطنية المتخذة اتساقًا مع بنود الاتفاقية. كما قامت مصر بدور قيادي هام أثناء رئاستها للمجموعة الإفريقية لمفاوضي تغير المناخ ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ثانياً: الحق في بيئة صحية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ :

١. تستهدف الرؤية الإستراتيجية للبيئة في ضوء وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠ » تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق تحسن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية.

- تطبيق سياسات إنمائية تراعي دمج العنصر البيئي في سياسات النمو الاقتصادي وأولوياته لإيجاد توازن بينهما يعمل على إيقاف تدهور البيئة، ويحافظ على توازنها بالانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

- الإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد الطبيعية بما يدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها.

> كما تضمن «رؤية مصر ٢٠٣٠» عدة مؤشرات لقياس الأداء في مجال الحفاظ على البيئة المستدامة من ضمنها: خفض نسبة الموارد المائية المستهلكة إلى ٨٠٪، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة إلى ٩٥٠ متر٣ فى السنة، وخفض نسبة التلوث من الأتربة العالقة في الهواء إلى ٥٠٪، وخفض نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي إلى ١٠٠٪.

- الحد من تلوث الهواء والتلوث الناتج عن المخلفات غير المعالجة بما له من آثار بيئية وصحية خطيرة، والإدارة المتكاملة للمخلفات خاصة المخلفات الصلبة.

- الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها.

- تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات الوطنية.

٢. كما تضمن «رؤية مصر ٢٠٣٠» عدة مؤشرات لقياس الأداء في مجال الحفاظ على البيئة المستدامة من ضمنها: خفض نسبة الموارد المائية المستهلكة إلى ٨٠٪، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة إلى ٩٥٠ متر٣ فى السنة، وخفض نسبة التلوث من الأتربة العالقة في الهواء إلى ٥٠٪، وخفض نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي إلى ١٠٠٪، وزيادة نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة من إجمالي الموارد المائية المستخدمة إلى ٤٠٪، وزيادة عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة إلى ٣٠ محمية، وزيادة نسبة الصرف الصحي المعالج وفقًا للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل إلى ١٠٠٪، وخفض نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إلى ٠٪.

ثالثاً: مبادرات ومشروعات إعمال الحق في بيئة صحية:

١. يعد المجلس الوطني للتغيرات المناخية الذي يترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء هو الجهة الوطنية المعنية بملف التغيرات المناخية. ويعمل المجلس على تحقيق الأهداف التالية: رسم السياسات العامة للدولة فيما يخص التعامل مع التغيرات المناخية، والعمل على وضع وتحديث الإستراتيجيات والخطط القطاعية لتغير المناخ في ضوء الاتفاقيات الدولية والمصالح الوطنية، والعمل على صياغة وتحديث إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ. ولقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية على مصر في عام ٢٠١٩. ولقد حققت مصر تقدمًا في قائمة دليل الأداء لتغير المناخ لعام ٢٠١٩ لتحل المركز ٢٤ من أصل ٥٧ دولة تضمنها التقرير على مستوى العالم، وذلك بفضل السياسة الوطنية التي انتهجتها للتصدي لآثار التغيرات المناخية.

٢. يقوم جهاز تنظيم إدارة المخلفات باستخدام أساليب توفر خدمة متطورة ومستدامة وقادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وتطوير وسائل الرقابة والإشراف على إدارة المخلفات، بالإضافة إلى متابعة ومراقبة كافة العمليات المتعلقة بإدارة المخلفات على المستوى المركزي والمحلي بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة بيئيًا للمخلفات بأنواعها. ولقد قام الجهاز خلال عام ٢٠١٩ بتنفيذ مشروع للتخلص الآمن من ٢٠٠٠ طن من الملوثات العضوية الثابتة بمحافظات الجمهورية. كما يقوم الجهاز بإدارة البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة، وهو برنامج تم إطلاقه في عام ٢٠١٢ ويمتد إلى ٢٠٢٢، ويهدف إلى المساهمة في تأسيس نظام مستدام ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة، والإسهام في الحماية المستدامة للبيئة والمناخ والحد من المخاطر البيئية.

٣. قام جهاز تنظيم إدارة المخلفات في إطار الجهود المبذولة لمكافحة فيروس كورونا ودعم جهود التخلص الآمن من المخلفات الطبية بالمرور على عدد ٢١٢٩ منشأة طبية لمتابعة منظومة إدارة المخلفات الطبية والتخلص الآمن منها، كما تم رفع ما يقرب من ٣٠٠ ألف طن مخلفات بلدية صلبة والتخلص الآمن منها.

٤. انتهى جهاز تنظيم إدارة المخلفات من إعداد المنظومة المتكاملة لإدارة المخلفات الجديدة التي تتضمن إغلاق المقالب العشوائية التي يبلغ عددها ٥٧ مقلباً، وإنشاء ٣٦ محطة وسيطة ثابتة، و٥٦ محطة متحركة بإجمالي ٩٢ محطة، وإنشاء ٥٩ خلية دفن صحيّ ، ورفع كفاءة وإنشاء ٧٠ خط تدوير

ومعالجة، إلى جانب التطوير المؤسسي لمنظومة إدارة المخلفات على مستوى الجمهورية، وتنمية القوى البشرية، والمشاركة والتوعية المجتمعية، ودعم القطاع غير الرسمي، ودعم صناعات التدوير الصغيرة والمتوسطة. وقد تم خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إنشاء ١٥ محطة وسيطة ثابتة في سبع محافظات، و٧ أخرى متحركة في ثلاث محافظات، هذا إلى جانب إنشاء ٢٦ خلية دفن صحي في سبع عشرة محافظة، وإنشاء ٣ خطوط جديدة في ثلاث محافظات لتدوير ومعالجة المخلفات، مع رفع كفاءة ٦ خطوط قائمة.

٥. كما تم خلال ٢٠١٩ تطبيق المنظومة الإلكترونية الجديدة لرصد المخالفات من خلال تطبيق «دوّر» الذي يعتمد على قيام مستخدميه بالإبلاغ عبر الصورة والموقع بأماكن المخلفات المطلوب رفعها، وتتولى الأجهزة المحلية إزالة هذه المخلفات بما يسهم في تقليص الأضرار البيئية المترتبة على انتشار القمامة.

٦. تعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تنضم لمبادرة الأمم المتحدة للبيئة Green Fins في ٢٠١٩، وهي مبادرة بدأت في ٢٠٠٤ وتهدف لحماية الشعاب المرجانية والحياة البحرية، وتتم من خلال تطبيق معايير توجيهية وإرشادات صديقة للبيئة للتشجيع على سياحة بحرية مستدامة، وذلك من خلال توفير المعايير البيئية ونظم التقييم المعترف بها دوليًا، ونشر مفهوم السياحة الخضراء.

٧. أطلقت وزارة البيئة مبادرة «اتحضر للأخضر .. اتحضر للمستقبل» في ٢٠٢٠، التي تُعد أول حملة وطنية لنشر الوعي البيئي في مصر وذلك اتساقًا مع جهود الحكومة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتستهدف تغيير السلوكيات وحث المواطن على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة.

٨. أطلق السيد رئيس الجمهورية في عام ٢٠٢٠ مبادرة لتشجير محافظات الجمهورية بالأشجار المثمرة (مشروع مليون شجرة)، حيث تم خلال المرحلة الأولى من المبادرة زراعة ٢٥ ألف شتلة فاكهة في ١٥ محافظة، ويجري التجهيز للمرحلة الثانية بزراعة عدد ٢٤ ألف شتلة مثمرة في ١٢ محافظة .

٩. انتهت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من وضع أول إستراتيجية لدمج المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة في عام ٢٠١٩، لتعديل السلوك البيئي للطلاب.

١٠. تبنت وزارة البيئة عدة مشروعات تهدف إلى حماية البيئة ومنها:

- مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة، ويهدف إلى تحسين إدارة التخلص الآمن من مخزونات الملوثات العضوية الثابتة.

- مشروع تحديث الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، ويهدف إلى دمج التزامات مصر بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي في أطر التنمية الوطنية.

- مشروع دعم المحميات الطبيعية، ويهدف إلى دعم مناطق المحميات الطبيعية، وتعزيز السياحة البيئية والمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي.

- مشروع بناء القدرات لخفض الانبعاثات، ويهدف إلى بناء القدرات في مجالات إعداد إستراتيجيات تنمية نظيفة وحصر غازات الاحتباس الحراري وإتخاذ إجراءات الخفض الملائمة للظروف الوطنية.

رابعاً: المؤشرات الوطنية ذات الصلة بإعمال الحق في بيئة صحية:

١. زيادة عدد محطات الرصد بالشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط إلى ١٠٢ محطة رصد، فخلال عام ٢٠١٩ تم تركيب محطة بالأقصر، ومحطتين بسوهاج، ومحطتي رشيد وكوم حمادة بالبحيرة.

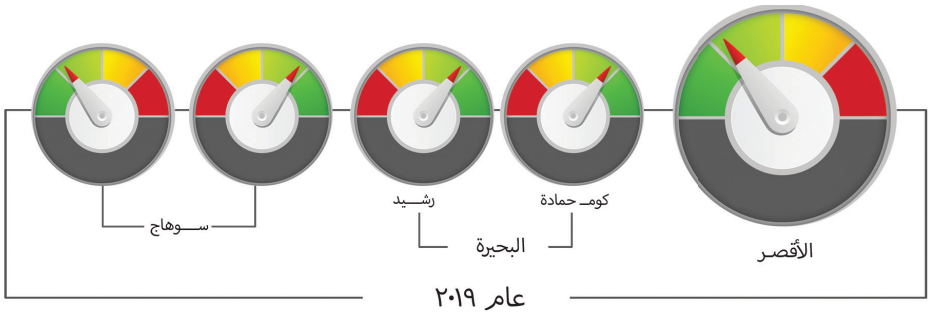

عدد محطات الرصد بالشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط

٢. بلغ عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية إلى ٦٨ منشأة بعدد ٢٩١ نقطة رصد.

٣. تم فحص عدد ٣٩٩٤١ مركبة بالمحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية للتأكد من مطابقة انبعاثات هذه المركبات مع الحدود الواردة بقانون البيئة .

٤. في إطار جهود وزارة البيئة لمواجهة قضية نوبات تلوث الهواء الحادة المعروفة بـــالسحابة السوداء، فقد قامت الوزارة خلال عام ٢٠١٩ بتجميع وكبس (٢,٦) مليون طن من قش الأرز، بنسبة بلغت ٩٨٪ من إجمالي قش الأرز المتولد من المساحة المنزرعة.

٥. عقدت وزارة البيئة خلال عام ٢٠١٩ عدد (١٩٠٧) ندوات للتعريف بالأضرار الناتجة عن حرق المخلفات الزراعية، وكيفية الاستفادة من قش الأرز، وجهود الوزارة في التعامل مع المخلفات الزراعية، بنسبة زيادة تجاوزت ٢٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨.

٦. تنفيذ حملات ليلية للتفتيش وفحص عادم أتوبيسات هيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى داخل الجراجات التابعة للهيئة، تم خلالها فحص عدد ٢٥٢٧ أتوبيس نقل عام، حيث بلغ عدد الأتوبيسات غير المطابقة للمواصفات البيئية ١٤٥٨ أتوبيس بنسبة ٥٨ ٪ من إجمالي الأتوبيسات التي تم فحصها.

٧. التفتيش على عدد ٨٠٦ منشآت صناعية كبرى بالمناطق الصناعية (٦ أكتوبر - العاشر من رمضان - بدر - العبور - أبو رواش - شبرا الخيمة - حلوان - ١٥ مايو) حيث أسفرت هذه الحملات عن تحرير ٦٤٢ محضرًا بمخالفات بيئية للمنشآت الملوثة للبيئة.

٨. في إطار جهود وزارة البيئة لحماية طبقة الأوزون، فقد تمكنت خلال عام ٢٠١٩ من تنفيذ مجموعة من الإجراءات من أهمها خفض الاستهلاك السنوي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بنسبة ٢٥٪ وفقًا للالتزامات المصرية تجاه بروتوكول مونتريال.

٩. زيادة عدد محطات رصد مستويات الضوضاء المرتبطة بالشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء إلى ٣٥ محطة.

١٠. تم خفض مستويات الضوضاء في عدد من المواقع بنسبة من ٥ إلى ١٠ ٪ ، وذلك بمتابعة الرصد الدوري من خلال الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية والتي تقوم برصد مستويات الضوضاء البيئية بمحافظات القاهرة الكبرى.

١١. تم تنفيذ مشروع للتخلص الآمن من ٢٠٠٠ طن من الملوثات العضوية الثابتة بمحافظات الجمهورية.

١٢. تم تطوير عدد ١٢ محمية طبيعية ورفع كفاءتها وتحسين بنيتها الأساسية، وذلك للوصول بها وبإدارتها إلى المستويات العالمية بما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي مع تعظيم فرص التنمية الاقتصادية والترفيهية والاجتماعية.

١٣. قدمت وزارة البيئة الدعم الفني لعدد ٣٣٠ منشأة في عام ٢٠١٩ شملت مختلف القطاعات والأنشطة لتعريفها بالتزاماتها لتتوافق مع قانون البيئة ولائحته التنفيذية وتوجيهها نحو تقديم خطط وبرامج الإصحاح البيئي وتصحيح المخالفات المرصودة.

١٤. قامت وزارة البيئة بمراجعة دراسة تقييم التأثير البيئي لعدد ٧٧٤٧ من المشروعات المختلفة، في إطار تطوير وتحديث نظام تقييم التأثير البيئي لضمان زيادة فاعليته.

١٥. قامت وزارة البيئة بتنفيذ ما يزيد عن ٤٥٤ ندوة بيئية، و٤٠٢ ورشة عمل، و٦ أسابيع بيئية، كما نفذت ٤٠ معسكرًا لعدد ٦١٥٠ شابًا وفتاة، و٢٧ دورة تدريبية لعدد ٢٠٩٠ شابًا وفتاة، وأطلقت ٢٧ قافلة بيئية لعدد ٢٠٦٠ شابًا وفتاة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، وذلك في إطار نشر الوعي والثقافة البيئية.

١٦. كما نفذت الوزارة ١٢١ برنامجًا من خلال إدارة التدريب لرفع كفاءة ٢٣٩١ متدربًا من العاملين بالوزارة والجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى تنفيذ ٥ برامج تدريبية في إطار برنامج التنمية المستدامة لعدد ١٠٠ متدرب من العاملين بالوزارة والجهاز والأفرع الإقليمية والمحميات الطبيعية بنطاق ٧ محافظات.

خامساً: الإنفاق على قطاع حماية البيئة:

سجلت جملة مصروفات قطاع حماية البيئة، وفق موازنة العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، نحو ٣ مليارات و٢٤ مليون جنيه، مقابل مليارين و٢٠٥ ملايين في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، بزيادة ٨١٩ مليون جنيه، وبلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو مليارين و٢١٩ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، مقابل ٦٩٨ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

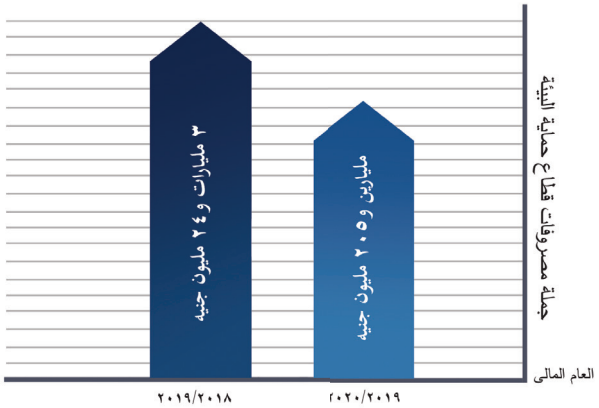

جملة مصـــروفات قطاع حماية البيئة، وفق موازنة العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠